تونس: يجب على السلطات إطلاق سراح مئات المعتقلين فقط لأنهم مارسوا حرّياتهم الأساسية فوراً، والتحقيق في تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبتها القوى الأمنية.

9 آذار/مارس 2021

على السلطات التونسية احترام حقوق حرية التعبير والتنظيم والتجمع السلمي، والتوقف عن الاستهداف الممنهج للمحتجّين والمحامين والناشطين في المجتمع المدني، قالت اللجنة الدولية للحقوقيّين اليوم.

منذ اندلاع مظاهرات العدالة الاجتماعية في 15 كانون الثاني/يناير 2021، استهدفت السلطات التونسية بشكل ممنهج المتظاهرين، وبينهم قاصرون، محامون، وناشطون في المجتمع المدني.

خلال الأسبوع الماضي، شملت التقارير عن انتهاكات قوى الأمن التونسية: مئات الاعتقالات التعسفية؛ وفاة أشخاص وهم قيد الحجز في ظروف لا اتفاق على تفاصيلها؛ اعتداءات جسدية؛ اغتصاب وتهديدات بالقتل؛ وحجب المعتقلين عن الوصول إلى مشورة قانونية. رغم أنّه، وحتى هذا التاريخ، تم الإفراج عن أكثر من نصف الأشخاص الّذين اعتقلوا منذ بدء المظاهرات، لم يتم سوى القليل فقط من الملاحقة القضائية الناجمة عن حملة الاعتقالات الممنهجة التي قادتها القوى الأمنية، ولا يزال مئات الناس قيد الاحتجاز ينتظرون أن يتم جلبهم أمام القضاء. بحسب المعلومات المتوفرة لدى اللجنة الدولية للحقوقيّين، تتم ملاحقة الأفراد قضائياً تحت تهم مختلفة، ضمنها "إهانة الشرطة" و "الاعتداء على الأخلاق الحميدة".

"الاستهداف الممنهج للمتظاهرين السلميين وانتهاكات أخرى شُهدت خلال الأسابيع الأخيرة هي حالات واضحة من الإفلات من العقاب الذي تتمتع به القوى الأمنية التونسية منذ عقود"، قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "ينبغي على السلطات التونسية التوقف فوراً عن هذه الممارسات من خلال إصلاح التشريعات الأمنية للبلاد وفتح تحقيقات مستقلة ونزيهة في هذه الخروقات."

حتى هذا التاريخ، فشلت تونس في تبنّي إصلاح شامل لتشريعاتها الأمنية يتوافق مع دستور البلاد والتزاماتها تحت قانون حقوق الإنسان الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

بحسب ما أوردت تقارير في العديد من المناسبات، نادراً ما قادت التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوى الأمنية التونسية إلى متابعة قضائية ناجحة للمرتكبين في الماضي. بالإضافة لذلك، ورغم أنه منذ العام 2018 بدأت متابعات قضائية ناجمة عن خروقات الشرطة التي ارتكبت تحت النظام السابق أمام الدوائر الجنائية المتخصّصة، هناك العديد من العقبات التي لا تزال تؤثر على تقدم المحاكمات، وما من قرار محكمة حتى الآن.

"حان الوقت لأن تلتزم السلطات التونسية بالدستور وبقانون حقوق الإنسان الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، وأن تلتزم بإنهاء الممارسات القمعية للقوى الأمنية بشكل كامل،" قال بنعربية. "لا يمكن للبلاد وضع حد لهذه العجلة من الخروقات وضمان احترام كامل للحريات الأساسية وحقوق الإنسان بدون إجراء مراجعة شاملة للقوانين الأمنية وتطبيق العدالة على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

للتواصل :

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. بريد إلكتروني
said.benarbia(a)icj.org،

فالنتينا كاديلو، مستشارة قانونية، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. بريد إلكتروني :
valentina.cadelo(a)icj.org

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. بريد إلكتروني : Asser.Khattab(a)icj.org